القضية الجنوبية
الجذور.. الإشكالية .. المعالجة « ١ »

رغم أن مصطلح "القضية الجنوبية" دخل نطاق التداول بعد أعوام قليلة من دخول الألفية الثالثة، واقترن مفهومه بتداعيات الصراع السياسي الذي اعقب إعلان تحقيق الوحدة اليمنية، إلا أن ذلك الاختزال المبني على حسابات سياسية مرحلية ذات صلة مباشرة بالصراع بين المؤتمر الشعبي العام، وأحزاب اللقاء المشترك هو الذي خلق حالة معقده من التعاطي مع المشكلات القائمة في المحافظات الجنوبية، قادت الجميع إلى الوقوف في الزاوية الأبعد من الحل.

فالقضية الجنوبية ليست وليدة حالة الصدام بين شركاء الوحدة، ولا يمكن اختزالها بحقوق مادية وإقصاءات وظيفية طالما وان قوى الصراع "الجنوبي، الجنوبي" لمراحل ما قبل الوحدة أعادت فرض نفسها على الساحة السياسية اليمنية وباتت تشكل بمجملها ما يسمى بـ"فصائل الحراك الجنوبي" التي تتوزع وفق خلفيات تاريخية تحدد علاقة كل منها بالآخر، وبما يفرض فهم تلك العلاقات أولاً وتداعياتها،

اعداد / شعبة الرصد والتحليل

ليتسنى لنا النظر إلى القضية الجنوبية من جميع زواياها، والتعاطي معها كانت سياسي جنوبي متراكم وليس كارث "اشتراكي" قرين الحقبة الأخيرة طالما رموز الحقب السابقة تمثل حالياً مكوناً أساسياً ومهماً فيها.

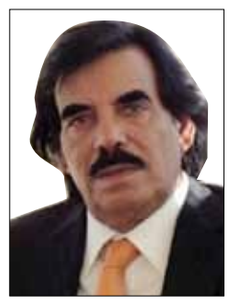

أولاً: جذور القضية الجنوبية:

منذ إعلان الاستقلال الوطني من الاستعمار البريطاني في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م دخل الشطر الجنوبي مراحل صراع سياسي شديد على السلطة تخللته أحداث دامية جداً وكان المنتصر دائماً يباشر اجتثاث الطرف الخاسر وتصفية أي قوى أخرى ذات تطلعات مغايرة.

بعد جلاء المستعمر آل الحكم للجبهة القومية، ولم يمض عامين على رئاسة "قحطان محمد الشعبي" حتى انفجرت الخلافات داخل الجبهة حول تحديد مسار النظام وتمت الإطاحة بالرئيس "قحطان" ومهندس الثورة فيصل عبداللطيف الشعبي على يد الجناح اليساري للجبهة القومية الذي أطلق على جناح قحطان اسم "اليمين الرجعي" واعتبر انقلابه عليه بمثابة خطوة تصحيحية أي حركة ٢٢ يونيو ١٩٦٩م.

ومثلما قام نظام الرئيس "قحطان" باستهداف شركاء النضال مثل "جبهة التحرير" وإقصائهم بتهمة "العمالة"" فإن الجناح اليساري للجبهة القومية الذي استولى على السلطة في ٢٢ يونيو ١٩٦٩م باشر عمليات اجتثاث واسعة جداً لتيار "قحطان الشعبي" من جميع مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية، مما اضطر بعضهم إلى الفرار آنذاك للخارج وآخرون إلى الشطر الشمالي.

اتجه النظام اليساري للجبهة القومية نحو بناء الدولة الاشتراكية وتطبيق مناهج الاشتراكية العلمية في مختلف نواحي الحياة، وبدأ بمصادرة الأراضي الزراعية من المواطنين وتوزيعها على آخرين على خلفية إصدارة "قانون الإصلاح الزراعي" الذي يمنح الأرض "لمن يزرعها وليس لمن يملكها" كما اصدر "قانون الإسكان" أو "التأميم" الذي قام بموجبه بمصادرة الملكيات الخاصة وتحويلها إلى ملكية عامة، وملكية تعاونية، وبموجب السياسات الاشتراكية مارس النظام كافة أشكال التضييق والخناق على الرأسمال الخاص، الأمر الذي دفع رجال المال والأعمال إلى الهروب من الجنوب الى الشمال او دول الجوار للاستثمار فيها.. وامتدت الانتهاكات حتى إلى الحقوق المدنية والشرعية حيث تم منع تعدد الزوجات.

وعلى الصعيد السياسي ظلت الصراعات محتدمة فالرئيس سالم ربيع علي الذي حاول الاعتدال بحكمة وحاز على شعبية واسعة اصطدم باليسار المتشدد داخل الجبهة القومية الذي نجح في اعتقال "سالمين" وجره إلى محاكمة صورية اقرت باعدامه بتهمة "الانتهازية" ليدخل الجنوب اليمني في حقبة صاخبة بالاقصاءات والتصفيات الدموية والاختفاء القسري والتشريد والاجتثاث من التنظيم ومن الوظائف العامة للدولة طالت جميع انصار نظام الرئيس "سالمين" فدفعت باعداد كبيرة منهم إلى الهروب إلى الخارج والانضمام إلى اسلافهم الفارين من الفترات السابقة.

ولم يتوقف الصراع بل ظل محتدماً واذا كان انتهى عهد الرئيس عبدالفتاح إسماعيل بقرار حزبي، لكن عهد خلفة الرئيس علي ناصر محمد انتهى بأبشع مذبحة شهدها التاريخ اليمني في يوم ١٣ يناير ١٩٨٦م ذهب ضحيتها أكثر من أربعة آلاف مواطن تم ابادتهم على أساس البطاقة الشخصية وبابشع الطرق، بينها السحل خلف السيارات وفلق الرؤوس بالفؤوس وغيرها، وانتهت الأحداث بانتصار تيار "علي سالم البيض" وتوليه الرئاسة، وهزيمة الرئيس علي ناصر محمد واللجوء حينذاك إلى الشطر الشمالي مع الآلاف من اتباعه ثم انتقال بعضهم إلى دول أخرى في ١٩٨٩م بعد اشتراط علي سالم البيض ذلك لتوقيع اتفاق اعادة الوحدة.

انتقال السلطة في الجنوب تم عبر تصفيات جسدية وانتهاكات كبيرة

وكما نرى أن انتقال السلطة في الشطر الجنوبي قبل الوحدة كان يتم عبر العنف ومن خلال عمليات تصفيات جسدية منذ منذ الاستقلال الوطني في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م، مروراً بخطوة التصحيح في ٢٢ يونيو ١٩٦٩م، ثم إعدام سالمين في يونيو ١٩٧٨م وانتهاءً بمجزرة ١٣ يناير ١٩٨٦م.

ولم يسلم الشطر الشمالي حينها من نيران الصراعات في الشطر الجنوبي، إذ وضع نصب عينيه الزحف بالفكر الماركسي نحو الشمال، ودفع بمليشيات مسلحة اجتاحت المناطق الوسطى وتفجرت صراعات دامية ذهب ضحيتها آلاف المواطنين والحقت خراباً هائلاً بالممتلكات العامة والخاصة، وما زالت الألغام تتفجر من حين لآخر إلى يومنا هذا وتحصد أرواح المواطنين الأبرياء الى جانب تنفيذ جريمة اغتيال الرئيس أحمد الغشمي بحقيبة ملغومة.. وتلك الأحداث بمجملها تكشف طبيعة القوى التي تعاقبت على حكم الشطر الجنوبي، وحجم الانتهاكات التي مورست بحق أبناء المحافظات الجنوبية.

لا شك أن القضية الجنوبية اتخذت منحىً جديداً بعد إعلان الوحدة الاندماجية وقيام الجمهورية اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م.. إذ أن ظروفاً عديدة معقدة قادت إلى تفجير الأوضاع في عام ١٩٩٤م بعد اعلان البيض الانفصال.

لقد أثبتت الأحداث أن ثمة اطراف في الشطرين دخلت الوحدة مكرهة وظلت تعمل على تأزيم الأوضاع او تعقيد مبادرات الاتفاق.. كما ان موقف اليمن تجاه غزو العراق للكويت الذي أسيء فهمه دفع باطراف دولية إلى ردود فعل انتقامية استثمرت تلك الأطراف بتأزيم الأوضاع ودعم مشروع إعادة تشطير اليمن بتشجيع "البيض" على إعلان الانفصال.. وكان فشل الحزب الاشتراكي اليمني في الحصول على نتائج مشرفه في الانتخابات البرلمانية ١٩٩٣م وصعود حزب الاصلاح بجانب "المؤتمر" عاملاً مضافاً لتفاقم الأزمة.

علاوة على أن تعثر اتفاقات دمج الجيش والأمن خلق مناخاً للصدام، مشفوعاً بوعود خارجية بأن يحضى قرار الانفصال بدعم خارجي.. إلا أن الرفض الدولي للانفصال كان طبيعياً خاصة عندما وجد أن ابناء المحافظات الجنوبية، خرجوا ضد المحاولة الانفصالية وشاركوا باسقاط هذه المؤامرة.. مدركين خطورة العودة الى صراعات الاشتراكي من جديد.. لذا فقد حسمت المعركة في غضون اسابيع قليلة وأجبر "البيض" على الفرار إلى الخارج.

وعلى إثر هذا الانهيار تعرض الجنوب إلى أعمال نهب للممتلكات العامة، واستيلاء على المقرات وبعض بيوت قادة الحزب الفارين، ثم انتعشت ظاهرة عصابات أعمال البسط على الأراضي وانتقال العديد من رجال المال والأعمال إلى عدن وحضرموت وغيرهما للاستثمار فيها.. وفي ظل الائتلاف الحكومي الذي نشأ بين المؤتمر والإصلاح شرع الاصلاح بممارسة أعمال إقصائيه بحق ابناء المحافظات الجنوبية، وكانت ٩٠٪ منها نفذها متشددون في حزب الاصلاح، تارة للدفع بكوادرهم لشغلها، والتنفذ داخل الدولة، وتارة أخرى بدوافع انتقامية مبنيه على خلفيات إيديولوجيه.

وبهذا فإن القضية الجنوبية تستكمل الحلقة الأخيرة في مسلسل الانتهاكات الحقوقية والإنسانية التي تعرض لها أبناء المحافظات الجنوبية منذ جلاء الاستعمار البريطاني وانتقال السلطة إلى إياد يمنية لا تمتلك أدنى خبرة في الحكم، وهذه بتقديرنا نقطة في غاية الأهمية يجب أخذها بالاعتبار عند أي مناقشة لملفات العنف الدامية.

اختزال القضية في فترة مابعد عام ٩٤م يخدم مصالح نخبة سياسية

ثالثاً: إشكاليات القضية الجنوبية:

إننا نعتقد أن الصعوبات التي تواجهها اليمن والأطراف الدولية في التعاطي مع القضية الجنوبية ليست مرتبطة في معظمها بالمهارات السياسية والخبرات الفنية بقدر ما نعزوها إلى التعقيدات الهائلة التي آلت إليها القضية على خلفية العديد من الإشكاليات ومنها:

١) إشكالية الاعتراف الناقص والمتناقض بالقضية الجنوبية:

إن اختزال القضية الجنوبية بتداعيات حرب ١٩٩٤م او فترة ما بعد الوحدة يمثل اعترافاً ناقصاً ومتناقضاً مع الواقع.. فالانتهاكات والمظالم لا يمكن تجزأتها سياسياً باتفاقية الوحدة طالما نحن نتحدث عن نفس الشعب، خاصة وأن حجم الضرر ومساحته تفوق بعشرات اضعاف حجمة أبان حرب صيف ١٩٩٤م.. وعليه فإن التمييز الحاصل لا يمثل سوى تقديم مصالح نخبوية سياسية محدودة على حساب مصالح أبناء المحافظات الجنوبية وحقوقهم والتي هي المحور الأساسي للقضية.

كما أن هذا الاختزال الزمني للقضية يتناقض بقوة مع الواقع، حيث أن فصائل الحراك في الداخل والخارج التي تدور الحوارات معها شكلت تنظيماتها من مختلف القوى السياسية التاريخية التي تعاقبت على حكم المحافظات الجنوبية منذ الاستقلال، ومعظمها كانت موضوع صراعات ما قبل قيام الجمهورية اليمنية، ويحتفظ كل منها بحساباته السياسية الخاصة تجاه الآخر، وبينها أيضاً ما هو قائم على مبدأ عدم الاعتراف بالهوية الوطنية اليمنية من الأساس..

وعليه فإن حصر القضية الجنوبية بملف ١٩٩٤م لا يمنح تلك القوى المتضرره من حقب ما قبل الوحدة حقاً في تمثيل نفسها ومشاكلها في أي تفاهم حول القضية الجنوبية طالما هناك من ينفي وجود أي ملفات أخرى غير ملف حرب ١٩٩٤م.

محتوى القضية الجنوبية:

طبقاً لما تقدم من استعراض مقتضب للخلفيات التاريخية للواقع الذي عاشه أبناء شعبنا اليمني في المحافظات الجنوبية لا بد من استخلاص الحقائق التالية:

الحقيقة الأولى: ان الانتهاكات الحقوقية التي مورست بحق أبناء اهلنا في المحافظات الجنوبية في جميع الحقب التي اعقبت الاستقلال الوطني دونما استثناء، ونتجت عنها اضرار مادية ومعنوية تتفاوت بجسامتها من عهد لآخر، إلا أن ادناها في عهد ما بعد الوحدة لخلوها من التصفيات الجسدية وقله الخسائر البشرية، باعتبار أن حياة الإنسان هي القيمة الأغلى، فيما بلغت ذروتها في عهد حكم الحزب الاشتراكي اليمني لفداحه الخسائر البشرية.

الحقيقة الثانية: أن جميع الانتهاكات كانت حصيلة صراعات بين القوى السياسية على الحكم، جراء افتقار تلك القوى لأسس عمل سياسي ديمقراطي راسخ يكفل لها سبلاً آمنة لتداول السلطة، وغياب الوعي الحقوقي والهيئات المؤسسية الدستورية التي تحتكم إليها القوى الوطنية المختلفة.. وفضلاً عن تأثير الخارج على السياسة الداخلية.

الحقيقة الثالثة: أن جميع القوى السياسية ذات العلاقة بتلك الانتهاكات مازالت حية، وتشكل بمجملها قوام الأطراف المشاركة في الحوارات والمفاوضات التي تجري حالياً برعاية المجتمع الدولي.. وبالتالي فإنها هي المتسببة في نشوب القضية الجنوبية دونما استثناء لأي طرف منها.

الحقيقة الرابعة: ان الانتهاكات التي تعرض لها اخواننا أبناء المحافظات الجنوبية منذ الاستقلال تمثلت في الآتي:

١) اعمال تصفيات جسدية فردية استهدفت عناصر وطنية فاعلة في مرحلة ما قبل الوحدة.
٢) مجازر إبادة جماعية نفذت بحسب الهوية للمنطقة في البطاقة الشخصية قبل الوحدة.
٣) أعمال تعذيب وحشية قبل الوحدة.
٤) جرائم إبادة استهدفت رجال الدين ومشائخ القبائل.
٥) عمليات إخفاء المخطوفين ولجثث من تم اعدامهم بينهم جثة الرئيس سالمين ومرافقيه.
٦) نهب ومصادرة وتأميم أراضي وعقارات عامة وخاصة قبل الوحدة.
٧) عمليات إقصاء وظيفي وتهميش وتمييز.
٨) تشريد للمواطنين إلى خارج الوطن والبقاء في المنفى لسنوات طويلة قبل الوحدة.
٩) فتاوى دينية تكفيرية ونشر ثقافة الكراهية.
١٠) أضرار نفسية ومعنوية.

الحقيقة الخامسة: أن القضية الجنوبية ليست مشكلة "شمالية - جنوبية" بل هي مشكلة وطنية سياسية يمنية خلقتها الظروف والصراعات السياسية التي عاشتها المحافظات الجنوبية منذ الاستقلال الوطني، وامتدت تراكماتها وتداعياتها إلى ما بعد الوحدة، غير أن بعض القوى السياسية اعادت تسويقها كقضية شمالية - جنوبية لاستخدامها كورقة ضغط سياسية لاضعاف النظام، إلا أنها فشلت في حصرها ضمن حدود آمنة للعبة السياسية جراء استثمارها من قبل بعض الأطراف في الخارج وقوى تتطلع لمشاريع تقسيمية للمنطقة.. ونتيجة لذلك طغت إلى السطح مطالب انفصالية آخذه بتوسيع مساحة قواعدها الشعبية على نحو لم يعد بالإمكان تجاهله.

القاعدة هي الجيش الذي واجه النظام التقدمي والجيش السوفييتي في افغانستان ليلحق به الهزيمة ويحرر افغانستان، وكل ما احتاجته القاعدة هو نقلها إلى باكستان الدولة المجاورة لأفغانستان ودعمها بالأسلحة الفردية حيث اشتهرت صواريخ «هوك» و«لو» منذ تلك الحروب.

ما يوفِّر للقاعدة والجهاديين في سوريا هو أكثر وأكبر ربما مما وُفر للقاعدة في افغانستان وذلك يقدم طبيعة الحرب التي يخوضها أو يواجهها النظام في سوريا باستحقاق الواقعية والوقائع وليس من أو في اصطفاف صراع.

ثورات «جلبية» وإن اختلف «الجلباب»!
الثورة العربية الكبرى والربيع من النفط إلى الغاز!

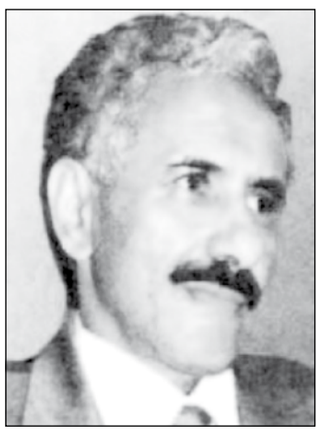

مطهر الأشموري

الاخوان في اليمن خلال أزمة محطة ٢٠١١م استولوا على معسكرات بل وحاصروا أهم المعسكرات في مداخل العاصمة في محاولة لإسقاطها ليسقط النظام.

إذا الدولة العظمى السوفييت هزم جيشها من القاعدة في افغانستان فأمريكا الدولة الأعظم في العالم لم تستطع إعادة الأمن والاستقرار الى افغانستان والعراق بعد أكثر من عقد من الغزو وهذا مؤشر لصعوبة ما يواجهه النظام في واقع سوريا.

بعد أول اتفاق سلام انفرادي مع اسرائيل جرى أمركة المحطات تدريجياً في المنطقة ومن خلالها، وتجلى ذلك في حروب جهاد بأفغانستان وحروب مع إيران، وبانتهاء الحرب الباردة باتت محطات المنطقة أمريكية التوجيه والمرجعية والاهداف والأبعاد.

فإذا نظام أو بلد غزا بلداً جاراً فالطبيعي إتاحة الفرصة لتحرير البلد المحتل سلمياً تجنباً للدماء وخفضاً للكلفة، ولكن أمريكا ليست مع إتاحة ذلك لأن التحرير بالقوة هدف وأهداف وليس مجرد حل لمشكلة.

منذ ما عُرف باتفاق جنيف حول الحالة السورية فأمريكا هي التي لا تريد وترفض الحل السلمي، ومن خلال معارضة ممزقة ومتناثرة لم تصل الى الحد الأدنى من أهلية طرف سياسي يمارس المفاضلة الواعية بين البدائل من أجل الشعب. حين تقوم اسرائيل بشن حرب على الفلسطينيين المحاصرين في غزة مثلاً فهؤلاء الفلسطينيون لا تصل اليهم أموال أو عتاد عسكري كما يتم مع الجهاد في سوريا الذي يفوج اليها جهاديون وقاعديون من مختلف البلدان

لا يُتوقع من الرئيس الامريكي «أوباما» ولا من الانظمة العربية الداعمة بالمال والسلاح لجهاد سوريا دعم سكان غزة بأي شيء من هذا، والانحياز الامريكي لإسرائيل قد يكون بعدم إدانة حربها وعدوانها واحتلالها، وقد يصل الانحياز الى إدانة الفلسطينيين الذين يمارس الاحتلال سجنهم وتعذيبهم وقتلهم، فيما أكثر من ذلك هو فوق قدرة العقل على فهمه كموقف أوحتى كانحياز كامل وأعمى مع اسرائيل.

الرئيس الامريكي أوباما ما بعد مجيئه وفي أوامر ربما من هذا النوع أمر بإقامة جسر جوي عاجل لمد اسرائيل بالسلاح دعماً لحربها على غزة..كيف لنا فهم هذه القراءات وكيف لنا الفهم بالمقارنات.. فإذا سوريون يثورون من أجل ديمقراطية كما «العنوان» فالفلسطينيون من أجل وطن سُلب منهم ومازالوا تحت الاحتلال؟.لست مع تدمير واقع سوريا ولا مع سفك دماء السوريين ولا مع تمزيق سوريا.. والقول بأن النظام أجبر أو أوصل الى ذلك هو الزيف والتزييف وهو التضليل والخداع لأن كل نظام طالت واقعه محطة ٢٠١١م يصبح الحل السياسي السلمي أقصى وسقف نجاح، وأي حاكم سيقبل بالرحيل إذا مورس تفعيل هذا الحل.

من حق المعارضات العربية واصطفاف الثورة الاستفادة من محطة ٢٠١١م ومن أي دعم ولكن بشرط أن يكون لها سقف ومساحة استقلالية ورؤى واقعية وذات وعي مع أوطانها ومن أجل شعوبها بما يقدمه الطرف السياسي الواعي والطرف الثوري الواقعي، ولكن محطة ٢٠١١م قدمت الاستهبال من معارضات البَله.

المعارضة السياسية هي الدوحة واسطنبول وواشنطن، وأدوار الاسطبلات وما تحتها هو ما تؤديه المعارضات.مادام المعارض الشهير «أحمد الجلبي» قدم الأنموذج الأسوأ من أي ديكتاتورية أو ديكتاتور فنحن نحتاج لمعالجة المعارضات «الجلبية» قبل إزاحة ديكتاتور افتراضاً وإن لم تكن ثورات محطة ٢٠١١م جلبية باندفاع شرائح من العامة الأنقياء لاصطفافها، فالمعارضات التي تقودها غالبها أو هي في الغالب «جلبية» وإن تغير «الجلباب».

لأكثر من عقد أطنبتنا معارضات اليمن بتكرار الطرح في صحفها من عيار..«ألا يوجد في اليمن غير علي عبدالله صالح؟.. هذه المعارضات جاءت كتكتل مشترك لتحاور في حوار وحيد جرى بعد أزمة ٢٠١١م وفي بداياتها والحوار حول الرحيل وقد طرحه صالح ووافق عليه ومن ثم فالحوار هو حول البديل..المشترك الذي أطنبنا حتى الملل جاء الى حوار البديل بدون مقترح بديل وهو لا يستطيع اقتراح بديل بسبب الصراعات داخل المشترك ذاته.

إذاً المحطة أثبتت أن المشكلة هي في المشترك وصراعاته، فإذا المشترك لا يمتلك بديلاً فلماذا الإطناب والتهكمية.. وهل من بله أكثر من هذا؟

إذا كنت لا تملك البديل فكيف تجيئ الى «حوار» وافقت على المجيئ إليه؟

إذا انت جئت لترفض المقترح من الطرف الآخر بالبديل ولا تملك بديلاً ولم تقدم مقترحاً فأين الحوار الذي جئت اليه أو جئت به؟

المشترك جاء الى الحوار تحت ضغوط خارجية لا يستطيع رفضها ولكنه سيرفض الحوار من خلال الحوار حين يصبح شأناً داخلياً فيرفض البديل المقترح من الطرف الآخر ويرفض تقديم بديل كمقترح.

هل سمعتم عن ثورة الغاز المقبلة في العالم، فالثورة العربية الكبرى أعقبتها ثورة النفط، والربيع العربي هو ربيع الغاز ربما!.

إقصاء مقيت

عبدالرحمن معزب

المعايير المناطقية والثقافة المناطقية غير مقبولة.. ولا نحبذها ولا نقف معها، ولكن أليس من حقنا ان نتساءل.. لماذا الاستهداف والاستقصاء المستمر في اغلب مؤسسات الدولة لأبناء المناطق الوسطي؟

ألم يكن منهم من قادوا ثورة السادس والعشرين من سبتمر؟ كأمثال القائد الشهيد علي عبد المغني والمناضل ناجي علي الاشول والرئيس عبدالرحمن الارياني والمناضل عبد اللطيف ضيف الله والمقالح وآل راجح وغيرهم العشرات ؟؟

الم يسهموا بقوة في طرد المستعمر من جنوب الوطن ويقدموا دمائهم رخيصة ومنهم العشرات؟

أليسوا من ضحوا بالكثير والكثير من اجل اعادة تحقيق الوحدة اليمنية ، وما زال المفقودون الى اليوم بالمئات ، وأيضاً مازالت الالغام المزروعة تؤدي بحياة العديد منهم الى اليوم ؟؟؟

ألم يكونوا ابناء صادقين وبررة لهذا الوطن المعطاء؟

فلماذا الاقصاء المستمر والمتعمد في حق العشرات منهم؟؟

لا اريد ان اذكر اسماء لأدلل على ذلك فالمشهد واضح وضوح الشمس في كبد السماء ؟؟

نعم انهم ملتزمون التزما ادبيا وصارما في حب الوطن والدفاع عنه اينما كانوا ، فهو بالنسبة لهم قدر ومصير ،

ولكن على المعنيين ان لا يتجاهلوا أبناء هذه المناطق وتاريخهم ومعاناتهم من أجل اليمن والوحدة ، وهم من ينسون تضحياتهم، وهم من تهون عليهم التضحيات اذا تطلب الوطن ذلك .

فكل اليمن وطنهم وكل ابناء الوطن اخوانهم..

ولكن حذاري من تجاهلهم.. وحذاري اكثر من ردة فعلهم ازاء من يستهينون بمصالح اليمن او بوحدته وعزته وأمنه واستقراره؟

نعم سيقفون مناصرين ومؤيدين للقيادة السياسية ممثلة برئيس الجمهورية المشير - عبدربه منصور هادي من اجل اليمن وعزتها.. وبالتاكيد فإن القيادة السياسية الحكيمة ستولي أبناء هذه المناطق الاهتمام الكبير وستحقق كل ما يتطلعون إليه، مثلهم مثل بقية ابناء الوطن ومن كل محافظات اليمن..سهولها وجبالها وجزرها .

احببنا التنبيه لذلك نظراً للاقصاء المنظم الذي يطال أبناء المناطق الوسطى في اغلب مرافق الدولة وقد تعرضت له الكثير من القيادات الفاعلة والناجحة.. بأسلوب تعسفي مخالف للقانون.

نسأل الله التوفيق والهداية للجميع ولبلدنا الأمن والاستقرار والتقدم والرقي..